يتعلق بتوحيد شرق الاردن وفلسطين تحت تاج جلالة الملك عبد الله ما يحقق ويلائم اهداف شرق الاردن التي تتجه نحو توحيد عربي اوسع نطاقا · وقد رأى مجلس الامة الاردني المبادرة بتنفيذ هذا التوجيد واتخاذ الخطوات الدستورية والدولية اللازمة لهذا التوحيد » (١٩) ·

وقبل ان يتخذ مجلس الامة الاردني الخطوات الدستورية لاجراء عملية الضم، بادر مجلس الوزراء الاردني باتخاذ خطوة عملية ، تشير الى عزم الاردن القاطع على مواصلة اجراءاته التي بدأها منذ وقت مبكر ، وسط معارضة عربية قوية ، ومعارضة فلسطينية جزئية ومقموعة · فلدى اعادة تشكيل الوزارة الاردنية التي كان يرئسها توفيق ابو الهدى ، في السابع من ايار عام ١٩٤٩ ، تم تعيين ثلاثة وزراء فلسطينيين فيها ، هم روحي عبد الهادي وزيرا للخارجية ، خلوصي الخيري للتجارة والزراعة وموسى ناصر للمواصلات ؛ ثم عين في آب من العام نفسه وزير فلسطيني رابع هو راغب النشاشيبي لوزارة اللاجئين المستحدثة (٢٠) ·

الى جانب ذلك ، واصلت الحكومة الاردنية اجراءاتها الادارية المختلفة تمهيدا لعملية الضم القانونية · ففي الفترة التي تلت مؤتمر اريحا اواخر العام ١٩٤٨ ، وحتى تاريخ اجراءات الانتخابات العامة لاختيار مجلس نواب الضفتين، اتخذت الحكومة عدة اجراءات ادارية ، مهدت جميعها لعملية الضم · ويمكن تلخيص ابرز هذه الاجراءات فيما يلي : (٢١) ·

١ ـ الغاء نظام الحكم العسكري الذي كان معمولا به منذ دخول الجيش الاردني الى فلسطين ، واستبداله بنظام الحكم الاداري في اذار ١٩٤٩ ، الذي الغي بموجبه نظام الحكام العسكريين في فلسطين على ان يتولى اعمال الادارة فيها موظفون مدنيون ·

٢ ـ الغاء نظام الحكم الاداري اعتبارا من منتصف كانون الاول عام ١٩٤٩ ، وربط ادارة المنطقة مباشرة بوزير الداخلية الاردني ، حيث اصبح مرجع مديري الدوائر الوزراء المختصون ،وحيث انيطت الصلاحيات التي كان يتمتع بها المندوب السامي بوزير الداخلية ، وسميت فلسطين بموجب هذا القرار « المنطقة الغربية » ·

٣ ـ اعتبار الدينار الاردني وحدة النقد في المملكة الاردنية ، بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ الصادر في تموز من العام نفسه ، العملة القانونية ، اعتبارا من الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٠ ·

٤ ـ البدء بتحصيل ضريبة الاملاك في « المنطقة الغربية » بموجب ارادة ملكية صدرت في تموز ١٩٤٩ ·